

خطاب الأستاذ الدكتور محمد إحسان النص

في حفل استقبال الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد

أيها السيدات والسادة :

يستقبل مجمع اللغة العربية في هذه الأمسية أخصاً كريماً وأحد رجالات هذا البلد البارزين هو الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد .

وقد جرى المتحدثون الذين يقدمون شخصية معروفة إلى الجمهور على القول إن الرجل غني عن التعريف ، وأنا أخالفهم في هذه السنة فأقول إن الدكتور حومد ليس غنياً عن التعريف ، وليس ذلك لأن جمهور المواطنين لا يعرفه ، فهو من أعلام الباحثين ورجال القانون في قطرنا العربي السوري ، وإنما لأن الجمهور لا يعرف من الرجل إلا ما يتصل بحياته العامة وعمله فحسب ، ولكن ثمة جوانب أخرى يجهلها الناس تتصل بخلاله وحياته الاجتماعية وصلاته بذويه وإخوانه. وسأتحدث هنا عن هذه الجوانب بالقدر الذي يتسع له الوقت المحدد لهذه الكلمة .

وأودّ أولاً أن أعبر عن سعادة أعضاء المجمع البالغة باستقبال الأخ الكريم الدكتور حومد وانتمائه إلى هذه المؤسسة التي جعلت وكدها العناية ببلغه الضاد وبتراث العربية الخالد ، ولا يخامرهم الشك في أنهم سوف يفيدون من انضمامه إلى أسرهم أعظم الفائدة لما عهد فيه من النشاط الوافر والغيرة على اللغة العربية والتعمق في العلوم القانونية . ولعلّ كثيراً من الناس

يجهلون أن الدكتور حومد بدأ حياته أديباً ثم اتجه إلى الدراسة القانونية ، ولكن النزعة الأدبية لم تفارقه فاجتمع في شخصه رجل القانون والأديب . ولد الدكتور حومد عام خمسة عشر وتسعمئة وألف بمدينة حلب الشهباء ، وبعد أن أتم المرحلة الابتدائية تابع دراسته في المكتب السلطاني ، وهو يومئذ الثانوية الوحيدة في حلب ، ونال في ختامها شهادتي الثانوية العامة الأولى والثانية وشهادة دار المعلمين ، وقد أتاحت له الشهادة الأخيرة دخول سلك التعليم فعين معلماً ثم معيداً . وفي عام سبعة وثلاثين انتسب إلى معهد الحقوق بدمشق ونجح إلى السنة الثانية ، ولكنه لم يتم دراسته القانونية في دمشق إذ اشترك في العام التالي في مسابقة لإيفاد طلاب إلى فرنسا لدراسة الأدب العربي في جامعة باريس . وكانت فرنسا تفرض على وزارة المعارف السورية إرسال جميع بعثاتها إلى فرنسا مهما يكن اختصاص موفديها لحرصها على هيمنتها الثقافية ، وكانت أولى البعثات التي خرجت عن هذه السنة البعثة التي كنت والدكتور شاكر الفحام في عدادها ، فقد أوفدنا سنة اثنتين وأربعين إلى مصر بدلاً من فرنسا بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية .

حصل الدكتور حومد على الإجازة (الليسانس) في الأدب العربي عام أربعين وتسعمئة وألف من جامعة باريس ، على أن نفسه كانت توافقة مع ذلك إلى دراسة العلوم القانونية ، فحصل في العام نفسه على دبلوم معهد العلوم الجنائية ، وفي العام الذي يليه حصل على الإجازة في الحقوق . وهنا أصبح الدكتور حومد على مفترق طريقين كان عليه اختيار أحدهما : إما أن يتابع دراسته الأدبية التي أوفد من أجلها ، وإما أن يسلك سبيل رجال القانون فيتابع دراسته القانونية التي بدأها في دمشق ، — وقد حالت ظروف الحرب العالمية الثانية دون عودته إلى دمشق بعد حصوله على الإجازة فأتاح له ذلك متابعة دراسته للحصول على الدكتوراه — ، وما لبث أن حسم

الأمر باختياره الطريق الثاني فأعدّ أطروحة في العلوم الجنائية نال بها درجة الدكتوراه عام أربعة وأربعين .

والدكتور حومد لم يفصح لنا عن دوافع إيثاره القانون على الأدب ، ولعلّه آنس في نفسه الرغبة في إنصاف من ينالهم الأذى والوقوف في جانب من تغتصب حقوقهم ، وهي نزعة لازمتها طوال ممارسته مهنة المحاماة وتتصل اتصالاً وثيقاً بخياراته الوطنية والقومية التي اتجه إليها بعد إنجاز دراسته القانونية . بيد أن اختياره الدراسات القانونية لم يبلغ ميوله الأدبية القوية الجذور في نفسه ، فسجّل رسالة دكتوراه عن حافظ إبراهيم في جامعة باريس ولكن لم يتح له إنجازها ، ففنع بمتابعة مطالعته الأدبية وحفظ الكثير من الشعر العربي ، وأعاناه على هذا الحفظ حافظته القوية ، وكان كثيراً ما يروي لنا في المناسبات الاجتماعية التي كنا نلتقي فيها جانباً من محفوظه الشعري أو يتحفنا ببعض الأحاديث الأدبية التي اختزنتها ذاكرته . وقد تجلّت موهبته الأدبية في كتاباته ومقالاته في مختلف الدوريات العربية .

بعد انطفاء نار الحرب العالمية الثانية عام خمسة وأربعين عاد الدكتور حومد إلى سوريا ليتولى تدريس الأدب العربي الذي أوفد من أجله في ثانوية حلب واستمرّ يتولّى هذا العمل لمدة عام ، وما لبث في العام الذي تلاه أن تحلّى عن تدريس الأدب ليتولّى تدريس المادة التي استأثرت باختياره ، فعُين مدرساً في كلية الحقوق بدمشق ، وتمّت ترقيته بعد ذلك إلى مرتبة أستاذ مساعد فأستاذ كرسي الجزائيات ، على أنه انقطع عن ممارسة التدريس حقبة من الزمن من جرّاء تسريحه عام اثنين وخمسين لعدم أدائه اليمين إبان حكم الشيشكلي ، ثم عاود التدريس في كلية الحقوق حتى عام تسعة وخمسين .

لم يكن الدكتور حومد خلال هذه الحقبة منقطعاً إلى التدريس وحده ، فإن خياراته السياسية دفعته إلى الانتماء إلى حزب الشعب الذي

كان مهده مدينة حلب فكان أحد أقطابه البارزين ، وقد رشح نفسه ممثلاً لهذا الحزب مرّات متعددة ، وتبوأ كرسي النيابة والعمل الوزاري كذلك مرّات متعددة قبل قيام الوحدة بين القطرين المصري والسوري ، فتولّى وزارة المعارف مرتين ووزارة المالية مرّة ، ووزارة الخارجية بالوكالة .

حينما قامت الوحدة بين القطرين عام ثمانية وخمسين وقف الدكتور حومد الموقف الذي أملته عليه عاطفته القومية فوقف إلى جانب المؤيدين لهذه الوحدة الحريصين على استمرارها ، وشارك في تلك الحقبة في تحمل التبعات التي نيطت به ، فتولى وزارة العدل مدة سبعة أشهر في العام الأول للوحدة ، ثم عهد إليه بحقيبة وزارة الخزانة فنهض بهذه المهمة وأداها على خير وجه إذ جعل إنفاق الأموال وقفاً على ما فيه مصلحة الدولة والأمة . وبعد زهاء ثلاث سنوات تولّى وزارة التخطيط في القاهرة ولكن عمله في هذه الوزارة لم يطل بسبب انفصام عرى الوحدة بين القطرين بقيام حركة الانفصال أواخر عام واحد وستين . وقد ظلّ ولاؤه للوحدة قائماً طوال عهد الانفصال وانقطع عن التدريس الجامعي وانصرف إلى مزاولة المحاماة . وبعد انقضاء هذه الحقبة عاود نشاطه السياسي فتولّى وزارة المال حقبة قصيرة ودّع بعدها العمل السياسي وانصرف إلى التدريس الجامعي خارج القطر السوري ، فتعاقد أولاً مع جامعة الرباط ثم تعاقد بعد ذلك مع جامعة الكويت وظلّ يمارس التدريس فيها خمسة عشر عاماً ، وقد تولى أثناء تدريسه في هاتين الجامعتين رئاسة قسم القانون الجنائي فيهما .

وفي عام ثلاثة وثمانين رغب إلى جامعة الكويت عدم تجديد عقده على رغم إلحاح المسؤولين عليه فيها على الاستمرار في عمله لحرصهم على الاستفادة من علمه وخبرته القانونية . وعاد بعدئذ إلى دمشق ولكن نشاطه لم يفتر فقد انصرف منذ عودته إلى البحث وتأليف الكتب وكتابة المقالات وإلقاء المحاضرات .

بالإضافة إلى ما بينت من نشاط الزميل الكريم في مختلف المجالات لا يفوتني أن أشير إلى مشاركته في عدد وفر من المؤتمرات القانونية والسياسية والأدبية أذكر منها على سبيل المثال مؤتمر الأدباء العرب المنعقد في بلودان عام ستة وخمسين والمؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة في جنيف عام خمسة وخمسين ومؤتمر الجامعة العربية المنعقد في القاهرة في العام نفسه والمؤتمر العالمي للقانون الطبي في بلجيكا عام تسعة وسبعين .

ألف الزميل الفاضل عدداً من الكتب القانونية يجاوز العشرة ، ومنها رسالة عنوانها : « الاعتداء على سلامة الدولة الخارجية » نال بها دبلوم القانون ورسالة موضوعها : « معاقبة الإجرام السياسي في التشريع المقارن » نال بها درجة الدكتوراه من جامعة باريس ، وقد نشرت في باريس وقدم لها الأستاذان هوغني Hugueney ودونيديو Donnedieu ، وقد طوّر هذه الرسالة فيما بعد ونشرها بالعربية وجعل عنوانها : « الإجرام السياسي » .

ومن مؤلفاته القانونية كذلك كتاب « أصول المحاكمات الجزائية » ، وهو مرجع ضخم لا يستغني عنه المختصون في هذا المجال ، وظنّي أنه ما زال يُدرّس في جامعة الكويت . ونشر كذلك عام ١٩٨٣ كتاباً عنوانه : « دراسات معمّقة في الفقه الجنائي المقارن » وقد أثني عليه كثير من الباحثين في القانون ، قال فيه مثلاً الدكتور حسن صادق المرصفاوي عميد كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية : « مرجع ندر أن يوجد مثله في اللغة العربية ، وإنه يحتوي على علم سيستمرّ نوره لأجيال وأجيال » . وقال فيه الأستاذ أسعد الكوراني نقيب المحامين في حلب : « إنها دراسات فريدة في موضوعها في اللغة العربية ، ودراسة رائعة خليقة بالثناء المستطاب عن حق » .

وعلى أنني بعيد في تخصصي عن المجال القانوني فإنني قرأت أكثر فصول هذا الكتاب واستمتعت بها حقاً لأنها مما يتّصل باهتمامات المثقفين

عامة . فقرأت بعناية الفصل الأول الذي يتناول ظاهرة تفاقم الإجرام في المجتمعات المعاصرة والذي تحدّث فيه عن أنواع الإجرام وموقف الباحثين القانونيين والاجتماعيين من الجريمة وتعريفها ، وأورد فيه آراء طائفة كبيرة من علماء القانون والاجتماع ، والفصل مزوّد بإحصاءات وافية تبين مدى تفاقم الجرائم في العالم . وأشهد أنني استمتعت بقراءة هذا الفصل واكتسبت منه اطلاعاً على جوانب كنت أجهلها . كما أنني قرأت الفصل الذي عقده لعقوبة الإعدام والخلاف الناشب بين رجال القانون وعلماء الاجتماع بشأن إبقائها أو إلغائها . وقد عرض فيه الزميل الكريم آراء الفريقين بموضوعية تامة ثم أدلى برأيه الخاص الذي يؤيد فيه إبقاء هذه العقوبة في التشريع حين الحاجة إليها ، وهو يؤيد إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية باستثناء جريمة الخيانة العظمى للوطن ، ورأيه مقنع جدير بالتقدير . ومن الفصول التي قرأتها كذلك الفصل الذي عقده للقتل بدافع الرحمة (قتل المرحمة) وقد أورد فيه مختلف الآراء في هذا الضرب من القتل . وقد أعجبت كذلك بما جاء في الفصل الذي عقده لأصول تفسير القوانين الجزائية ووجوب تحري الدقة في تعريف مختلف ضروب الجرائم لتحاشي محاولة التلاعب في تطبيق القانون . ومن الأمثلة الطريفة التي ساقها على ذلك أن أحد المحامين طالب ببراءة موكله بائع الحليب الغشاش بحجة أنه لا يغشّ الحليب بالماء – كما ورد في نص القانون – وإنما يغشّ الماء بالحليب ، فهو يضع الماء أولاً ثم يصب الحليب فوقه .

ومن مؤلفات الدكتور حومد كذلك « المفصّل في شرح قانون العقوبات » وهو مرجع ضخم يقارب عدد صفحاته الألف والمئتين ، وقد شرحت فيه النظريات العامة التي اشتمل عليها قانون العقوبات مدعمةً بأحكام القضاء السوري والمقارن . ومن مؤلفاته كذلك كتاب : « الإجرام

الدولي « وهو يتضمن شرح الجرائم الدولية التي اكتسبت طابعها القانوني إثر محاكمات نورمبرغ وطوكيو والتي استهدفت سلام البشر ، ومنها الجرائم التي عرفت بجرائم الحرب ، وهو كتاب لم يؤلف في موضوعه أحد من الباحثين العرب .

وثمة مؤلفات أخرى تتصل بالقانون الجنائي المغربي وقانون الجزاء الكويتي . هذا فضلاً عن العشرات من المقالات التي نشرت في مختلف الدوريات العربية كمجلة « العربي » و« عالم الفكر » وهي تتناول موضوعات قانونية وأدبية وسياسية واجتماعية .

هذا تعريف موجز بالدكتور حومد الباحث القانوني ، بقي أن أتحدث عن حومد الإنسان والصديق ، فقد أسعدني الحظ بصحبته سنواتٍ ، يوم كنا ندرّس في جامعة الكويت ، وأشهد أنني نعمت بصحبته صديقاً وفاقاً ، حلّو المعشر ، عفّ اللسان ، كريماً مضيافاً ، يطمئن المرء إلى سموّ خلقه وصفاء دخليته وكريم خلاله ، كما عرفت فيه الالتزام الصارم بواجباته المسلكية ، والتشبّث العنيد بالمبادئ الوطنية والخلقية التي انطوى عليها ، وهو لا يحيد عنها مهما تكن المغريات والمؤثرات ، فأنعم به أحياناً فاضلاً وصديقاً عزيزاً ، وأهلاً به زميلاً مجتمعياً كريماً .